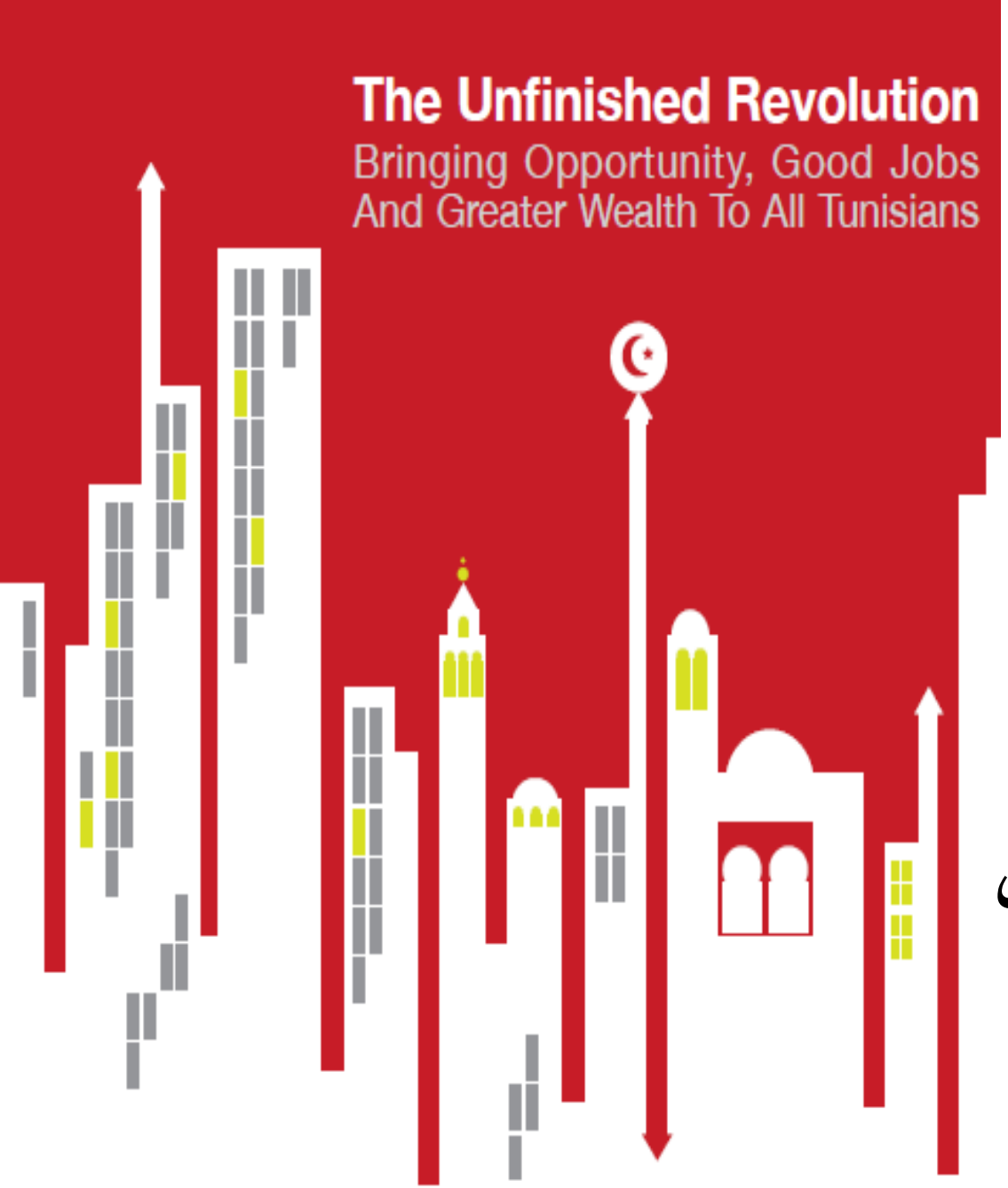

ملخص لدراسة البنك الدولي

الثورة غير المكتملة

توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين

WORLD BANK GROUP

مقدمة

تونس هي دولة عربية تقع في شمال إفريقيا، يبلغ عدد سكانها حوالي 12 مليون نسمة. يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على السياحة والزراعة والصناعة التحويلية.

شهدت ثورة في عام 2011 أدت إلى تغيير النظام السياسي وكان لها تأثيرات إقتصادية كبرى، إذ أدت الثورة إلى انخفاض في النمو الاقتصادي وارتفاع في البطالة. كما أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني. ومع ذلك، فقد خلقت أيضًا فرصًا جديدة للتنمية والتقدم.

نبذة عن الدراسة

صدرت دراسة البنك الدولي بعنوان "الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين" عام 2014 وذلك في إطار **مبادرة البنك الدولي لدعم الانتقال في البلدان العربية**.

أُطلقت هذه المبادرة عام 2011 لمساعدة البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقال سياسي واقتصادي. و كجزء من هذه المبادرة تمتعت تونس **برنامج "التمويل من أجل النمو" في تونس. و** هو يهدف إلى مساعدة تونس على تحقيق نمو اقتصادي شامل وخلق فرص عمل جديدة.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقديم توصيات لإصلاحات اقتصادية من شأنها أن تساعد تونس على تحقيق نمو اقتصادي شامل وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة جميع التونسيين.

أهمية الدراسة

تتضمن الدراسة، تحليلاً شاملاً للاقتصاد التونسي، مع التركيز على نقاط القوة والضعف التي واجهتها البلاد في أعقاب ثورة 2011,
كما تُسلّط الدراسة الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه تونس، بما في ذلك البطالة المرتفعة، والفساد، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

كما سعت الدراسة إلى إثارة نقاش وطني حول مستقبل الاقتصاد التونسي وتحديد أولويات الإصلاح. وفي النهاية . تقترح الدراسة مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية

تحليل التحديات الاقتصادية في تونس

التحديات الاقتصادية في تونس

- نمو اقتصادي ضعيف
- ارتفاع معدل البطالة
- الفساد
- عدم المساواة في الثروة
- البيروقراطية

التحديات الاقتصادية في تونس

ارتفاع معدل البطالة

يبلغ معدل البطالة حوالي 15%.

البطالة مرتفعة بشكل خاص بين الشباب.

أسباب ارتفاع معدل البطالة فى تونس حسب دراسة البنك الدولى

- **ضعف بيئة الأعمال:**

✓ **البيروقراطية:** تُعيق البيروقراطية المعقدة عملية تأسيس الشركات وتُحدّ من فرص الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.

✓ **الفساد:** يُؤثّر الفساد سلباً على بيئة الأعمال ويُعيق جذب الاستثمارات الأجنبية.

✓ **نقص البنية التحتية:** تُعاني تونس من نقص في البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والكهرباء، مما يُعيق نمو الأعمال التجارية.

التحديات الاقتصادية في تونس

ارتفاع معدل البطالة

- **عدم المساواة في التعليم والتدريب:**
  - ✓ **نظام التعليم:** لا يُلبي نظام التعليم احتياجات سوق العمل، مما يُؤدّي إلى عدم تطابق بين مهارات الخريجين ومتطلبات الوظائف المتاحة.
  - ✓ **التدريب المهني:** لا يُوفّر نظام التدريب المهني فرصًا كافية للشباب لتطوير مهاراتهم.
- **بطء النمو الاقتصادي:**
  - ✓ **الاضطرابات السياسية:** عانت تونس من اضطرابات سياسية منذ ثورة 2011، مما أدّى إلى تراجع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة.
  - ✓ **الأزمة الاقتصادية العالمية:** تأثّرت تونس بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدّى إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.
- **العوامل الهيكلية:**
  - ✓ **النمو السكاني:** يُؤدّي النمو السكاني المرتفع إلى زيادة الضغط على سوق العمل.
  - ✓ **هجرة الأدمغة:** يُغادر العديد من الشباب تونس بحثًا عن فرص عمل أفضل في الخارج.

التحديات الاقتصادية في تونس

نمو اقتصادي ضعيف

لم يتجاوز معدل النمو 2% في السنوات الأخيرة

العقبات أمام النمو

- **بيئة الأعمال غير مواتية:**
  - **البيروقراطية:** تُعيق البيروقراطية المعقدة عملية تأسيس الشركات وتُحدّ من فرص الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
  - **الفساد:** يُؤثّر الفساد سلباً على بيئة الأعمال ويُعيق جذب الاستثمارات الأجنبية.
  - **نقص البنية التحتية:** تُعاني تونس من نقص في البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والكهرباء، مما يُعيق نمو الأعمال التجارية.
- **عدم المساواة في التعليم والتدريب:**
  - **نظام التعليم:** لا يُلبي نظام التعليم احتياجات سوق العمل، مما يُؤدّي إلى عدم تطابق بين مهارات الخريجين ومتطلبات الوظائف المتاحة.
  - **التدريب المهني:** لا يُوفّر نظام التدريب المهني فرصًا كافية للشباب لتطوير مهاراتهم.

التحديات الاقتصادية في تونس

نمو اقتصادي ضعيف

- **بطء الإصلاحات:**
  - الاضطرابات السياسية: عانت تونس من اضطرابات سياسية منذ ثورة 2011، مما أدّى إلى تأخير تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
  - ضعف الإدارة العامة: تُعاني تونس من ضعف في الإدارة العامة، مما يُعيق تنفيذ الإصلاحات بشكل فعّال.

- **العوامل الهيكلية:**
  - النمو السكاني: يُؤدّي النمو السكاني المرتفع إلى زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية.
  - هجرة الأدمغة: يُغادر العديد من الشباب تونس بحثًا عن فرص عمل أفضل في الخارج.

التحديات الاقتصادية في تونس

الفساد

تحتل تونس المرتبة 73 من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد.

تأثيرات تفشي الفساد على النمو الإقتصادي

- **تراجع الاستثمار: يُؤدّي الفساد إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يُخشى المستثمرون من التعرض للابتزاز والرشوة.**

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:
انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس من 2.5 مليار دولار عام 2010 إلى 1.2 مليار دولار عام 2014.
من الأمثلة على ذلك، صعوبة الحصول على التراخيص والتصاريح، وانتشار الرشوة، وعدم وجود ضمانات قانونية كافية للمستثمرين.

تراجع الاستثمارات المحلية:
انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس من 25% عام 2010 إلى 20% عام 2014.
من الأمثلة على ذلك، عدم وجود بيئة أعمال مواتية، وانتشار الرشوة، وعدم وجود ثقة في النظام القضائي.

التحديات الاقتصادية في تونس

الفساد

انسحاب بعض الشركات الأجنبية من تونس:
انسحبت بعض الشركات الأجنبية من تونس بسبب الفساد، مثل شركة "أوراسكوم تليكوم".
أشارت الدراسة إلى أنّ هذه الشركات انسحبت من تونس بسبب صعوبة العمل في بيئة فساد.

تردد المستثمرين في ضخّ أموالهم في تونس:
يتردد العديد من المستثمرين في ضخّ أموالهم في تونس بسبب الفساد خشية من التعرض للابتزاز والرشوة، وعدم وجود ضمانات قانونية كافية لأموالهم.

إحجام البنوك عن تمويل المشاريع:
تُحجم بعض البنوك عن تمويل المشاريع في تونس بسبب الفساد.
أشارت الدراسة إلى أنّ البنوك تخشى من عدم استرداد أموالها بسبب الفساد.

إعاقة الإصلاحات: يُعيق الفساد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، حيث تُستخدم الموارد العامة بشكل غير فعّال.
يُؤدّي الفساد إلى إضعاف الثقة في الحكومة، مما يُعيق قدرتها على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
من الأمثلة على ذلك، عدم ثقة المواطنين في قدرة الحكومة على مكافحة الفساد وإدارة الموارد العامة بشكل فعّال.

التحديات الاقتصادية في تونس

الفساد

يُؤدّي الفساد إلى إعاقة عملية صنع القرار، حيث تُستخدم الرشوة والمحسوبية للتأثير على قرارات الحكومة. من الأمثلة على ذلك، منح التراخيص والمشاريع الحكومية للشركات التي تدفع الرشاوى، بدلاً من الشركات الأكثر كفاءة.

- **ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال:** يُؤدّي الفساد إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يُعيق نمو الشركات وخلق فرص عمل جديدة.

- **تراجع الإنتاجية:** يُؤدّي الفساد إلى تراجع الإنتاجية، حيث تُستخدم الموارد بشكل غير فعّال.

- **تفاقم عدم المساواة:** يُؤدّي الفساد إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل.

التحديات الاقتصادية في تونس

عدم المساواة في الثروة

تتركز 20% من الثروة في أيدي 1% من السكان.
يعيش 15% من السكان تحت خط الفقر.

تأثيرات عدم المساواة في الثروةعلى النمو الإقتصادي

- **تراجع الاستهلاك:**
  - يُؤدّي عدم المساواة في الثروة إلى تراجع الاستهلاك، حيث تُنفق الطبقات الفقيرة نسبة أكبر من دخلها على الضروريات الأساسية، بينما تُوفّر الطبقات الغنية نسبة أكبر من دخلها. من الأمثلة على ذلك، انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية، مثل الترفيه والسياحة.
- **تراجع الاستثمار:**
  - يُؤدّي عدم المساواة في الثروة إلى تراجع الاستثمار، حيث تُفضّل الطبقات الغنية استثمار أموالها في الأصول المالية، بينما لا تُملك الطبقات الفقيرة القدرة على الاستثمار. من الأمثلة على ذلك، انخفاض الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التحديات الاقتصادية في تونس

عدم المساواة في الثروة

تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي:

يُؤدّي عدم المساواة في الثروة إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي، حيث تشعر الطبقات الفقيرة بالتهميش والإقصاء. من الأمثلة على ذلك، احتجاجات الطبقات الفقيرة على تردّي أوضاعها المعيشية.

تراجع الإنتاجية:

يُؤدّي عدم المساواة في الثروة إلى تراجع الإنتاجية، حيث لا تُملك الطبقات الفقيرة الحوافز الكافية للعمل بجدّ.

من الأمثلة على ذلك، انخفاض مستوى التعليم والصحة بين الطبقات الفقيرة.

تراجع النمو الاقتصادي:

يُؤدّي عدم المساواة في الثروة إلى تراجع النمو الاقتصادي، حيث تُعيق العوامل المذكورة أعلاه قدرة الاقتصاد على النمو.

تأثيرات البيروقراطية على النمو الإقتصادي

- **إعاقة الإصلاحات:**
  - تُعيق البيروقراطية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، حيث تُؤدّي إلى تأخير تنفيذها وزيادة تكلفة تطبيقها.
  - من الأمثلة على ذلك، تأخير إصلاح قانون المناقصات.
- **إعاقة الاستثمارات:**
  - تُعيق البيروقراطية الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث تُؤدّي إلى صعوبة تأسيس الشركات والحصول على التراخيص والتصاريح.
  - من الأمثلة على ذلك، الحاجة إلى الحصول على العديد من التراخيص والتصاريح لتأسيس شركة.
- **تراجع الإنتاجية:**
  - تُؤدّي البيروقراطية إلى تراجع الإنتاجية، حيث تُعيق عمل الشركات وتُؤدّي إلى إهدار الوقت والموارد.
  - من الأمثلة على ذلك، تأخير إصدار الموافقات اللازمة لبدء المشاريع.

تأثيرات البيروقراطية على النمو الإقتصادي

- **تفاقم عدم المساواة:**
  - تُؤدّي البيروقراطية إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، حيث تُستفيد الشركات الكبيرة من علاقاتها مع الحكومة للحصول على مزايا غير عادلة.
  - من الأمثلة على ذلك، منح التراخيص والمشاريع الحكومية للشركات التي تدفع الرشاوى.

- **تراجع النمو الاقتصادي:**
  - تُؤدّي البيروقراطية إلى تراجع النمو الاقتصادي، حيث تُعيق العوامل المذكورة أعلاه قدرة الاقتصاد على النمو.

مقترحات حلول لثورة اقتصادية
في تونس

الإصلاحات المقترحة

- **إصلاح النظام التعليمي:**
  - تحسين المناهج الدراسية.
  - توفير المزيد من التدريب للمعلمين.
  - تكييف البرامج مع احتياجات سوق العمل وذلك بالتركيز على المهارات التقنية والمهارات الحياتية.
  - التعاون مع القطاع الخاص لتحديد احتياجاته من المهارات

- **دعم ريادة الأعمال:**
  - تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق إنشاء صناديق تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - تقديم ضمانات للقروض.
  - تقليل عدد الخطوات والوثائق المطلوبة لتأسيس الشركات والحصول على التراخيص والتصاريح.
  - استخدام التكنولوجيا لتسهيل الخدمات الحكومية.
  - تقديم برامج تدريبية في مجال ريادة الأعمال.
  - إنشاء حاضنات أعمال.

الإصلاحات المقترحة

- **تحديث القوانين والتشريعات:**

– مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية لضمان مواكبتها للتطورات العالمية.

- **محاربة الفساد:**

– تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام ومكافحة الرشوة والمحسوبية.

- **تحسين البنية التحتية:**

– الاستثمار في البنية التحتية: تطوير الطرق والموانئ والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية.

– تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية: تقديم حوافز للقطاع الخاص للمشاركة في تمويل وتشغيل مشاريع البنية التحتية.

الإصلاحات المقترحة

- **تعزيز الاندماج الاجتماعي:**
  - تقليل الفوارق الاجتماعية: تنفيذ برامج اجتماعية للحد من الفقر وعدم المساواة.
  - تعزيز فرص العمل للشباب: دعم برامج ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

- **تحسين الحوكمة:**
  - تعزيز الشفافية والمساءلة: إتاحة المعلومات للجمهور ومكافحة الفساد.
  - مشاركة المواطنين في صنع القرار: إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

شكرا لانتباهكم